في المستقبل كذا في الفصل التاسع من فصول الستروشني
ومنها باع القن وهو حاضر علم به وسكت وفي بعض
الروايات فانقاد للبيع والتسليم ثم قال انا حر لا يقبل
قوله بدون البينة وتفسير الانقياد للبيع ان ينقاد للتسليم
الى المشتري يعني اذا سلم الى المشتري لا ياباه ويسكت
اما السكوت عند البيع لا يكون انقيادا وفي الفتاوى
العتابية سكت وهو يعقل فهو اقرار برقه وكذا الرهن
او دفعه لجناية وهو سكت بخلاف ما لو آجره او عرضه
للبيع او زوجه او ساومه فسكوته هنا ليس باقرار برقه
ومنها ان يترك فلانا في داره وفلان نازل في داره فسكت
حنث لانه قال له اخرج منها فابى ان يخرج فسكت ومنها
ولدت ولدا فهنأ الناس زوجها بالولد فسكت لزمه
وليس نفيه وهو كاقراره ومنها ام الولد ولدت ولدا فسكت
المولى حتى مضى يوم او يومان لزمه الولد ولا يملك نفيه بعده
ومنها السكوت قبل البيع عند الاخبار بالعيب رضا بالعيب
حتى لو قال الآخر هذا العين معيب فسمعه واقدم مع ذلك
على شرائه فهو رضا بالعيب لو كان المخبر عدلا الا لو فاسقا
عند ابي حنيفة رح وعندهما هو رضا ولو فاسقا وسكت
البكر عند اخبار تزويج الولي على هذا الخلاف ومنها باع

عقارا

عقارا او امرأته وولده او بعض اقاربه حاضر فسكت
ثم ادعاه على المشتري من كان حاضرا وقت البيع افتى مشايخ
سمرقند انه لا يسمع وجعل سكوته في هذه الحالة كاقراره
دلالة قطعا للاطماع الفاسدة وافتى مشايخ بخارا انه
يسمع فيتظر المفتي في ذلك فلو كان في رأيه انه لا يسمع الادعاء
المدعي بحيلة وتلبيس وافتى به كان حسنا وفي الباب
التنوير الحاضر عند البيع لو بعثه البائع الى المشتري
وتقاضاه الثمن لا يسمع دعواه الملك لنفسه بعده لانه يصير
مجيز البيع بتقاضيه وفي شرح الكنز رآه يبيع عرضا او دارا
فتقرر فيه المشتري زمانا وهو ساكت سقط دعواه قن
باع عينا من الاعيان بحضرة مولاه ثم المولى ادعاه
لنفسه ان كان القن محجورا صح دعوى المولى لا مأذونا
ومنها سكوت المالك اذا باع رجل ملكه وهو حاضر
ليس برضاء عند حسن خلافا لابن ابي ليلى وكذا ترهن
ذار اهنه يبيع الرهن فسكت لا يجز ماذونا في البيع
وكذا لو رأى قنه او امته يتزوج فلم ينهه لا يصير اذنا لها
في النكاح احد شريكي العنان قال للآخر اني اشتري هذه
الامة لنفسي خاصة فسكت الشريك فشراها لا يكون له عالما بقول
شريكه نعم لو قال الوكيل بشراء امة بعينها الموكل اني اريد ان